مشروع البرنامج النووي الإيراني

أ. د. أحمد نوري النعيمي

كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد

المقدمة

حاولت إيران استرضاء واشنطن، إذ سارعت إلى إدانة حوادث ١١ أيلول ٢٠٠١، وعرضت مساعدة الطيارين الذين كانت تسقط طائراتهم في حرب أفغانستان، إلاّ أن العناصر المؤيدة للكيان الصهيوني في حكومة الرئيس بوش، لم تكن مهتمة بتطوير علاقات الولايات المتحدة مع إيران، مشيرة إلى نية طهران تطوير برنامج إيران للصواريخ بعيدة المدى، وأسلحة الدمار الشامل. ولا بد في هذا المجال من التأكيد من أن البرنامج النووي الإيراني، يرجع إلى عهد الشاه حيث وقعت إيران في ١ تموز ١٩٦٨ معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية(NPT) كدولة غير نووية، وصادقت عليها الحكومة في ٢ شباط عام ١٩٧٠[١]، ودخل اتفاقها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية (INFCIRC-214) بخصوص الضمانات الشاملة حيز التنفيذ في ١٥ أيار ١٩٧٤[٢]. وقد ألزمت هذه الاتفاقية إيران باستيراد معدات وتقنيات نووية للأغراض السلمية في مقابل إخضاع برنامجها للتفتيش من الوكالة الدولية للطاقة النووية(٣).

إيران وحق امتلاك الأسلحة النووية:

في هذا السياق يقول الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي: "قوى إقليمية تمتلك أسلحة نووية، وهو تصريح ينطوي على إشارة شبه صريحة إلى إسرائيل، فهي الدولة الوحيدة التي تملك أسلحة نووية في الشرق الأوسط. ووفقا للرؤية الإيرانية التي ترى ظلما في معاملتها من الولايات المتحدة والدول الأوربية مقارنة بالكيان الصهيوني. فقد أفاد الرئيس خاتمي بأن "إيران ضحية" ازدواج المعايير "كيف لا تواجه هذه القوى بالغضب أو الضغوط من أوربا والولايات المتحدة لإخلاء الشرق الأوسط من هذه الأسلحة؟"[٦]. والحق، أن إيران، وعلى عهد الشاه قامت ببناء قاعدة تكنولوجية نووية منذ عام ١٩٧٤ لتنفيذ برنامجه النووي المتضمن بناء ٢٣ مؤسسة طاقة نووية كبيرة بقدرة ٢٠٠٠٠ ميغا واط[٧]. وبناء على ذلك، أصرت إيران على حقها بمقتضى

معاهدة حظر الانتشار النووي في متابعة برامج كانت الولايات المتحدة قد دعمتها فيها عندما كان يحكمها الشاه[٨]. وسبق لكيسنجر أن قال عندما كان الشاه في الحكم وهو وزير للخارجية: "إن من شأن استعمال الطاقة النووية أن يلبي الحاجات المتزايدة للاقتصاد الإيراني، ويحرر في الوقت نفسه الاحتياطي النفطي المتبقي لأغراض التصدير والتحويل إلى مواد بتروكيمياوية"[٩].

مراحل تطوير البرنامج النووي الإيراني:

مرت إيران في مراحل متعددة لبناء وتطوير برنامجها النووي، يمكننا إيجازها في الآتي: مرحلة التأسيس والنشأة ١٩٦٧–١٩٧٩، ومرحلة التوقف والعودة ١٩٧٩ – ١٩٩٠، ومرحلة الاندفاع المكثف ١٩٩١–٢٠٠٤(١٢). وعادت إيران لتكتشف فائدة الطاقة النووية في نهاية الحرب العراقية – الإيرانية وبالتحديد في عام ١٩٨٦، فسعت لإعادة إحياء مشروع بوشهر النووي غير المكتمل، بالرغم من قصفه من قبل العراق، وتخلي الخبراء الألمان عنه. وعندما رفضت ألمانيا، بضغط من الولايات المتحدة، استئناف بناء وإنهاء المشروع، تحولت إيران إلى الإتحاد السوفيتي. وكانت الفكرة هي محاولة دمج التكنولوجيا السوفيتية النووية مع الأساسات الموجودة المنشأة من قبل ألمانيا ليصبح الاعتماد على المساعدة السوفيتية، والصينية لاحقا، جزءا من برنامج إيران النووي خلال التسعينات[١٣]. وحسب المصادر الصهيونية أن هناك جهازين حربيين ذوي طبيعة نووية قد وصلت من روسيا إلى إيران[١٤]، وهي في الوقت الحاضر في حوزة الحرس الثوري. وفي عام ١٩٩٣، أبرمت روسيا مع إيران عقدا لبناء مفاعلين روسيين في بوشهر في الجنوب الغربي لإيران[١٥]. ووقعت روسيا الاتحادية في كانون الثاني من العام ١٩٩٥ صفقة ذرية مع إيران يحتاج تنفيذها ٨٤ شهرا وحسب التقديرات الأولية فإن هذه الصفقة تقدر بما يقارب ٢و٧ مليار دولار. وقام وزير الخارجية الروسي وقتئذ بريماكوف أثناء زيارته لطهران في نهاية عام ١٩٩٦ بالتوقيع مع إيران على تعهد بعدم إنتاج وتصدير الأسلحة ذات الدمار الشامل. وعدت هذه الوثيقة هامة بالنسبة لروسيا الاتحادية كي تقنع الولايات المتحدة

بأن المفاعل الذي تبنيه إيران بمساعدتها لإنتاج الطاقة الكهروذرية سوف لا يستخدم للأغراض العسكرية[١٦].

باكستان والتقانة النووية الإيرانية:

وفي السياق نفسه، قامت باكستان وبوساطة الدكتور عبد القادر خان ببيع تقانة أسلحة نووية إلى إيران[٢٠] وليبيا[٢١]. وقد كشفت عن ذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي ذهبت إلى القول بأن علاقة باكستان مع برنامج إيران النووي تعود إلى العام١٩٨٧عندما وافقت حكومة الجنرال ضياء الحق العسكرية على طلب مقدم منذ مدة طويلة من الحكومة الإيرانية بعدم الإعلان عن تعاونهما في ما يخص برنامج الأخيرة النووي السلمي. لكن التعاون كان محدودا بآفاق غير عسكرية[٢٢]، وهناك اعتقاد أن نقل التقانة تم في العام ١٩٨٩ عندما عرض الجنرال إسلام بيك اقتراحه بتشكيل "ممانعة إستراتيجية" تضم تحالفا مناهضا للولايات المتحدة من باكستان وإيران وأفغانستان. وقد أثارت العقوبات المتعلقة بالتجارب النووية التي فرضتها الإدارة الأمريكية على باكستان في آب١٩٩٠ مشاعر قوية معادية للأمريكيين بين الجنرالات الباكستانيين الذين عدوا أن الأعمال الأمريكية بمثابة خيانة لهم[٢٣]. وفي خضم هذه التطورات، قرر مشرف في عام ٢٠٠٠، من حيث المبدأ إحالة الدكتور خان على التقاعد عندما ينتهي عقد عمله في شهر آذار من العام ٢٠٠١. وفي الماضي كان عقده يتجدد بصورة تلقائية ولعدة مرات. وفي ٣٠ آذار من العام ٢٠٠١ أحيل الدكتور خان كرئيس لمختبرات أبحاث خان على التقاعد، وكان هذا يعني قطع صلته بقاعدته.. ولتخفيف وقع الضربة عينه مشرف مستشارا بدرجة وزير فيدرالي[٢٤]. وعلى الرغم من تقاعده، يبدو أن الدكتور خان، كان يعمل بحيوية أكثر من خلال فرع شبكته في دبي[٢٥]. وقد كتب الدكتور خان، لإخفاء الآثار التي تدل إليه، إلى مسئولين إيرانيين في تشرين الثاني من العام ٢٠٠٣ يحثهم على تدمير بعض منشآتهم والقول للمحققين أن الباكستانيين الذين ساعدوهم توفوا[٢٦]. والحق أن الضغط تصاعد على باكستان عندما هددت الولايات المتحدة بنشر المعلومات حول الدكتور خان علانية. وفي هذا المجال، قال وزير خارجية الولايات المتحد الأسبق كولن باول لمشرف:

"ينبغي عليك التعامل مع هذا قبل أن نتعامل معه"[٢٧]. وفرض الرئيس بوش عقوبات على مختبرات أبحاث خان فقط، واستمرت الضغوط على باكستان للتحقق من قيام خان بنقل معلومات نووية محظورة، وحاولت باكستان وبطريقة سرية اكتشاف معلومات جديدة، لكنها لم تفلح[٢٨]. وحدثت مفاجأة كبيرة أخرى في منتصف عام ٢٠٠٣ أثناء قيام وكالة الطاقة النووية الدولية بالتفتيش في إيران بسبب ظهور أدلة على الانتشار النووي عند اكتشاف تلوث نووي بمستويات عالية في المنشآت الإيرانية. وأثار ذلك في الحال شكوك القيادة الباكستانية باحتمال وجود علاقة بين ذلك وبين خان، وفي وقت لاحق، عثر مفتشو وكالة الطاقة النووية الدولية على آثار تلوث في أجهزة الطرد المركزي في إيران والتي عزاها المسئولون الإيرانيون إلى الجهة الخارجية التي زودتهم بالأجهزة[٢٩]. ثم جاءت واحدة من أكثر اللحظات إحراجا لمشرف بعد لقاءه الرئيس بوش في أيلول من العام ٢٠٠٣ في مؤتمر القمة الخاص بالأمم المتحدة والذي أكد له ضرورة اللقاء بمدير المخابرات المركزية الأمريكية جورج تنيت، قائلا له: الأمر خطير جدا، وهام جدا بالنسبة لك"[٣٠]. وبعد اللقاء بين الرئيس الباكستاني برويز مشرف ومدير المخابرات المركزية جورج تنيت في ٢٤ أيلول ٢٠٠٣، تناول الأخير بعض الأوراق ووضعها أمام برويز، والتي تشير إلى مخططات تفصيلية لبرنامج الطرد المركزي النووي الباكستاني طراز (ب١)، حيث لم تكن باكستان تستخدمه في ذلك الوقت، عندئذ ساورت الشكوك مشرف بأن الدكتور خان كان هو الفاعل رغم أن تينيت لم يقل ذلك ولم تتضمن الأوراق اسمه[٣١].

وفي خضم هذه التطورات، وقع الدكتور خان – عندما شاهد الدليل على نشاطاته وحساباته المصرفية في دبي التي تحوي عدة ملايين من الدولارات والتي فتحها وكيل عنه باسم بديل – في ٢ شباط ٢٠٠٤، اعترافا يصف فيه بالتفصيل شبكته المحظورة[٣٢]. ثم طلب لقاء الرئيس مشرف ليسأله الرأفة، والتقى الرئيس والعالم في اليوم التالي مدة ٤٥ دقيقة في جو متوتر، لكن أخيرا تم الاتفاق. لن يكون هناك المزيد من الكلام عن التعاون العسكري الباكستاني مع شبكة نشر الأسلحة النووية. أكد مشرف لخان أنه سيصفح عنه إذا اعتذر للأمة. تسلم الخان بيانا مطبوعا من

صفحتين، وطلب إليه قراءته عبر التلفزة القومية، حيث قرأه فعلا في ٤ شباط من العام ٢٠٠٤، بصوت متهدج قائلا: "أتحمل مسؤولية كاملة عن أعمالي، وأطلب عفوكم". وحوّل الاعتراف المثير الذي دام ثلاث دقائق البطل القومي إلى شخصية يكللها العار، وعبر عن عميق الإحساس بالأسف والألم والندم قائلا: "إن أفعاله تمت بنية حسنة، لكنها كانت ناتجة عن أخطاء في الحكم"[٣٣]. سقط الرمز من مجده لخيانة ثقة شعبه، واكتمل مشهد السقوط عندما أعلن مشرف في اليوم التالي في خطاب متلفز للأمة العفو عن الخان بسبب خدماته لباكستان، قال مشرف "إنه بطلي، وبطل الأمة، وسيبقى كذلك، لأنه حول باكستان إلى قوة نووية[٣٤]، لحظة عاطفية صعبة جدا علي التعامل معها، وكانت تخص شخصا قام بعمل خاطئ صدف أنه بطلي أو بطل الأمة لأنه قام بعمل عظيم للأمة. لكن عندما نظرت إلى حقيقة الأمر عندها وجدت أن ذلك الشخص الذي كان السبب في ولادة طفل ذي أهمية قومية قد قام بأشياء كادت تؤدي فعلا إلى قتل ذلك الطفل الذي ساعد في إنجابه[٣٥]. وبناء على ذلك، طالبت واشنطن إيران بتفكيك جميع المعدات والمرافق التي بنتها على مدى العقدين الماضيين لصنع المواد النووية. وذكرت صحيفة "نيويورك تايمز": "إن المسئولين الأمريكيين ومسئولي الوكالة الدولية للطاقة الذرية يعربون جميعا عن القلق من أنه مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية الإيرانية في حزيران ٢٠٠٥، تتسارع وتيرة حملة شعبية ذات نفس سياسي لإطلاق البرنامج النووي من جديد[٣٦].

دوافع حصول إيران على السلاح النووي:

هناك مجموعة من الدوافع التي تدفع إيران للحصول على السلاح النووي من بينها كيفية الحصول على الطاقة الكهربائية أمام حاجات الاستهلاك المحلي للطاقة، ورغبة إيران في الاحتفاظ بالنفط والغاز كمصدر أساس لتوفير العملات الصعبة. ويرى البعض الآخر من المهتمين بالبرنامج النووي الإيراني أن من بين الدوافع، تجاوز حالة الردع إلى كونه سلاحا هجوميا، لاسيما بعد احتلال أفغانستان والعراق، والتهديدات الصهيونية والأمريكية ضد إيران[٣٧].

الولايات المتحدة والبرنامج النووي الإيراني:

ومن ناحية أخرى، أكدت العناصر المؤيدة للكيان الصهيوني استطاعة إيران امتلاك قنبلة نووية بحلول عام ٢٠٠٥[٣٩]، واتهمت الولايات المتحدة إيران بعلاقتها مع حزب الله في لبنان، وأكد ذلك زلماي خليل زادة عندما قال إن إيران تشكل الخطر بامتلاكها أسلحة كيماوية ودعمها للإرهاب بموجب تقارير جاءت من الوكالة الدولية، وأشارت أن إيران أجرت في المدة الواقعة بين ١٩٨٩ _١٩٩٣ تجارب لإنتاج بلوتونيوم ٢١٠ (٢١٠_ po) هو عنصر قصير "العمر" وغير مستقر وله استخدامات تجارية قليلة جدا، لكنه استخدم في الماضي كبادئ نيوترونات من اجل أسلحة نووية. وقد أبلغت إيران الوكالة أن تجاربها بلوتونيوم ٢١٠، كانت من اجل بطاريات نووية لسواتل يفترض أن تستخدم في برامج فضاء إيرانية في المستقبل.

ويشير بريجنسكي إلى الحذر الشديد بخصوص معلومات استخبارية عن تطوير الأسلحة في البلدان الأخرى وخصوصاً عندما تأتي تلك المعلومات من مصادر أجنبية، ومن الأمثلة على ذلك القصة التي حملت عنوان "إيران قد تكون قادرة على صنع قنبلة ذرية في غضون خمس سنوات هذا ما يخشاه المسئولون الأمريكيون والإسرائيليون"[٥٢]، والتي نشرتها صحيفة نيويورك تايمز بتاريخ ٣ كانون الثاني ١٩٩٥ تل أبيب وهي تفيد بأن "مسئولا رفيع المستوى" يؤكد أنه إذا لم يتم إيقاف برنامج إيران بوساطة قوة أجنبية ما، فسوف تمتلك القنبلة خلال خمس سنوات تقريباً"، وبعد ذلك بسبع سنين في ١٩ آذار ٢٠٠٢ أدلى مدير المخابرات المركزية بشهادة أمام الكونغرس يقول فيها "إن معظم وكالات الاستخبارات تتوقع أن الولايات المتحدة ستواجه على الأرجح بحلول العام ٢٠١٥ تهديدات بصواريخ بالستية عابرة للقارات تطلقها كوريا الشمالية وإيران"، أما مساعد وزير الدفاع الأمريكي السابق ريتشارد بيرل فقد أعلن أن إيران أصبحت قاب قوسين، ربما بعد ثلاث سنوات بموجب تقديرات للمخابرات المركزية الأمريكية، أو ربما ما بين ١٢ – ١٨ شهرا حسب التقديرات الصهيونية[٥٣]. وقد تكون طهران قادرة بجهود ذاتية على إنتاج ما يكفي من المواد الانشطارية لصنع سلاح نووي في أواخر هذا العقد"[٥٤].

والحق، هناك خوف من الأطراف المعنية من النوايا النووية الإيرانية، مبعثه الأمور الآتية[٧٤]:

١ – تذهب الإدارة الأمريكية إلى أن تفسير الإيرانيين للأهداف السلمية لبرنامجهم لا تبدو منطقية، لأن المفاعلات النووية تكلف إيران مليارات الدولارات بالعملة الصعبة، على الرغم من أنها غير ذات جدوى كبيرة في المجال الاقتصادي، بسبب ثراء إيران بالنفط والغاز الطبيعي، وهو ما يغنيها عن الطاقة النووية.

٢ – قامت إيران ببناء مفاعلاتها النووية في الجنوب، في حين أن منشآتها الصناعية تقع في الشمال، وهو ما يقلل إمكانية الاستفادة من المفاعلات في النواحي السلمية.

٣ – أنشأت إيران كثيرا من المنشآت السرية النووية، وهذا ما يتناقض مع النوايا السلمية.

٤ – إن إعلان رئيس جمهورية إيران من تخصيب اليورانيوم الذي يستخدم في صناعة الأسلحة النووية، يعد دليلا على أن إيران أقامت فعلا منشآت خاصة لهذا الغرض.

٥ – عدم تعاون إيران مع الوكالة الدولية للطاقة النووية التابعة للأمم المتحدة.

٦ – أظهرت الأقمار الصناعية مواقع لا يعرف عنها المفتشون الدوليون أي شيء.

٧ – هناك مخاوف اقتصادية من الإدارة الأمريكية من توجه إيراني نحو تنفيذ خطة لتحويل عملة التبادل النفطي من الدولار الأمريكي إلى اليورو الأوروبي، فقد أعلنت إيران في شهر حزيران ٢٠٠٤، عن نيتها في إنشاء بورصة للنفط، تستخدم فيها اليورو بدلا من الدولار، وقد أيدتها بعض الدول المنتجة للنفط، وهو ما تعده الولايات المتحدة إعلانا للحرب من شأنه أن يؤدي إلى انهيار الاقتصاد الأمريكي.

وتحت هذه الظروف، دعت الولايات المتحدة، مجلس الأمن لإعداد عقوبات ضد إيران[٧٥]، وكان زبغنيو بريجينسكي، المستشار الأسبق لشؤون الأمن القومي الأمريكي قد حذر لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الأمريكي من تكرار محاولات تلفيق تقارير مخابرات كأدلة لتبرير ضرب إيران، كما حدث في الورطة الأمريكية في العراق[٧٨]. والحق، هناك فريقان في داخل الإدارة الأمريكية للتعامل مع إيران، يرى الفريق الأول – وجلهم من اليهود – ضرورة اللجوء للقوة لحسم المشكلة الإيرانية من

جذورها كما حدث في أفغانستان والعراق[٨٧]، أما الفريق الأخر، فيرى أن الأفضل للولايات المتحدة أن تتعاون مع إيران النفطية القوية في المرحلة الحساسة العاجلة، بدلا من خسارتها بسبب ملفات نووية أجلة يمكن تفادي خطرها بخطط أخرى[٨٨]. وفي حقيقة الأمر، قامت وزارة الدفاع الأمريكية على عهد رامسفيلد باقتراح حول تغيير قانون استخدام السلاح النووي، إذ كان القانون يقضي بعدم استخدام السلاح المذكور ضد دولة غير مالكة له، ونتيجة لذلك تمت الموافقة على إلغاء ذلك. وقد فهم ذلك ضمنيا، أن هذا الإجراء موجه ضد إيران[٨٩]. إزاء ذلك، عد بريجنسكي هذا الموقف من إدارة الرئيس بوش، بعدم معرفة مشكلة فهم إيران حيث أن غيابها "لوقت طويل عن التواصل مع إيران والتواجد في داخلها قد أضعف الفهم الأمريكي للواقع الإيراني الداخلي، ولدورها الإقليمي، وفعالياتها الخارجية[٩٠]. ولأهمية إيران في جلب الاستقرار إلى منطقة الخليج العربي، أكد بريجنسكي على القنوات الدبلوماسية في التعامل معها، ومما ذكره في هذا الشأن "في المدى البعيد، إن مصلحة الولايات المتحدة في تحقيق الاستقرار في منطقة الخليج العربي، يمكن التوصل إليها عبر إشراك إيران في مفاوضات مع جيرانها للتوصل إلى إنشاء منظمة تضمن التعاون الإقليمي والاستقرار. وفيما يخص منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي نحتاج إلى الإقناع لا الإكراه، وبالتحديد نحتاج لإشراك إيران، وأن ترتيب العلاقات مع المجتمع الإيراني سيؤدي إلى تحقيق أهداف الولايات المتحدة في جلب الاستقرار والأمن للشرق الأوسط "[٩٢]. وأكد بريجنسكي أن السلوك الأمريكي إزاء إيران، سيدفعها إلى التطرف لأن هذا السلوك دمج الروح القومية الإيرانية مع مفهوم ما يسميه بريجنسكي (الأصولية الإسلامية)[٩٣]. ومن هذا المنطلق، رأى بريجنسكي في الحرب على إيران مدخلا لمستنقع جديد أكثر اتساعا وعمقا من العراق، وينقل دايفيد اغناطيوس في الواشنطن بوست عنه قوله "أعتقد بأن الحرب مع إيران ستنهي دور الولايات المتحدة الحالي في العالم، في حرب معها سيسقط بلدنا لمدة تتراوح من ٢٠ إلى ٣٠ عام، سيلومنا العالم أجمع، وسنفقد موقعنا في العلاقات الدولية"[٩٤].

ويقدم لنا بريجنسكي أربعة أسباب قهرية في مواجهة الهجوم الجوي ألاستباقي ضد البرنامج النووي الإيراني، يمكننا إيجازها في الآتي:

١. في حالة غياب تهديد مباشر وآني، فإن الهجوم سيكون بمثابة إعلان حرب من جانب واحد، وفي حالة اتخاذ هذا القرار دون موافقة الكونغرس، سيعد ذلك قرارا غير شرعي، ولا بد في هذه الحالة من محاسبة الرئيس على ذلك، فضلا عن أنه في حالة اتخاذ هذا القرار من الولايات المتحدة أو بمشاركة (إسرائيل) دون موافقة مجلس الأمن، فسيكون انتهاكا لمبادئ القانون الدولي العام.

٢. إن إعلان الحرب على إيران، سيؤدي إلى زيادة الأعباء التي تواجه الجيش الأمريكي في العراق وأفغانستان، ناهيك عن قيام حزب الله بأعمال عنف في لبنان، ومن المحتمل أن ينشغل وجودنا في المنطقة لعقد أو أكثر. يبلغ نفوس إيران ٧٠ مليون نسمة، وشن الحرب عليها، سيجعل المغامرة الفاشلة في العراق تبدو أمرا بسيطا إلى حد السخرية، على الرغم من تفوقنا على العالم، فإن ذلك لا يمنحنا الإمكانية، فضلا عن عدم المساندة على المستوى الداخلي لفرض أرادتنا أو إخضاع مقاومة طويلة الأمد ومكلفة، وتجربتنا في فيتنام والعراق واضحة في هذا المجال.

٣. إن اتخاذ قرار الحرب من قبلنا على إيران، سيؤدي إلى ارتفاع قياسي في أسعار النفط، وانعكاس ذلك على الاقتصاد العالمي، وسيلومنا العالم على ذلك.

٤. تكون الولايات المتحدة في هذه الحالة أكثر عرضة للإرهاب، ومعزولة وضعيفة على المستوى الدولي، واستحالة الوصول إلى إيجاد حل بين (إسرائيل) والعرب، وعندما تكون الولايات المتحدة مكانا وهدفا للأعداء، سنصل إلى نهاية مرحلة قيادتنا في العلاقات الدولية بشكل غير ناضج.

وإزاء ذلك، يطرح بريجنسكي رؤيته لحل أزمة الولايات المتحدة مع إيران ضمن إستراتيجية عامة يعبر عنها في الآتي "الإستراتيجية الأمريكية، ينبغي أن يتم تحقيقها من خلال القنوات الدبلوماسية الجادة وليس الشعارات، وعند التعامل معها ينبغي فصل الروح القومية الإيرانية عن الأصولية الدينية"[٩٥]. وبناء على ذلك، يؤكد بريجنسكي، الاعتماد على الاقتصاد للتأثير على إيران من عدة جهات، طارحا سيناريوهات يمكن

تسميتها ب "الجزرة والعصا" وليس "العصا والجزرة"، حيث تقع الأولوية للمحفزات على العقوبات والتهديد. من هذا المنطلق، يطرح بريجنسكي مفاوضات في قضايا الاستثمارات الأمريكية في إيران مع أطراف اقتصادية إيرانية، والتوصل إلى اتفاقات لا يتم تطبيقها إلا في حال التوصل إلى حلول للقضايا السياسية المختلف عليها. إن عودة الاستثمارات الأمريكية إلى إيران سيساعد على التخفيف من أحادية التيار الإسلامي في السلطة من خلال مشاريع القطاع الخاص، وتعزيز وضع الطبقة الوسطى فيها، واستغلال الفرص لإدخال القيم الأمريكية في البيئة الداخلية الإيرانية[٩٦]. ورغم تفاؤل بريجنسكي من أطروحاته هذه، فإنه لا يبالغ في توقع صفقة كبرى بين الولايات المتحدة وإيران، ويعدها بأنها غير ممكنة في ظل عداء وتباعد ربع قرن والذي تمثل في خلافات كثيرة ومعقدة أمام هيكلية سياسية متباينة لكلا البلدين، حيث لا تسمح بالتوافق بينهما في الوقت القريب[٩٧].

وفيما يخص موقف الولايات المتحدة من التطورات الأخيرة في إيران، صرح وزير الدفاع الأمريكي روبرت غيت قائلا "إن كل الخيارات مطروحة أمام إيران، ولكن السبيل الأمثل لحل هذه القضية هو الأسلوب الدبلوماسي"، وهذا يعني أن البيت الأبيض، بدأ تنفيذ برنامج تصعيدي، يقود إلى مواجهة مع إيران. وفي تطور جديد، أكد الرئيس بوش الابن في ٢٠ أيلول ٢٠٠٧ عن رغبته بحل الأزمة الإيرانية بالطرق الدبلوماسية، قائلا "إني ملتزم بالسبل السلمية بشأن ملف إيران النووي، وأتعهد بمواصلة الضغط على طهران"، ومن جانب آخر، انتقد الرئيس بوش، في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي عقد في ٢٥ أيلول ٢٠٠٧ صمت مجلس الأمن إزاء الملف النووي الإيراني". واستبعد في مقابلة مع قناة العربية في ٥ تشرين الأول ٢٠٠٧ ، توجيه ضربة عسكرية لإيران، مؤكدا مرة أخرى على الخيار الدبلوماسي. ولكن من ناحية أخرى ، ذكر بوش في ١٧ تشرين الأول من العام ٢٠٠٧ ، " أنه يجب منع إيران من تملك سلاح نووي ، والآ وقعت حرب عالمية ثالثة " . مع كل هذه التصريحات الأمريكية المتناقضة ، إزاء الملف النووي الإيراني ، دخلت الولايات المتحدة في مواجهة مع إيران في مضيق هرمز في مستهل شهر كانون الثاني من

عام ٢٠٠٨ ، بحجة تعرض السفن الإيرانية لزوارق أمريكية . وقد حاولت الولايات المتحدة من تضخيم هذه الحادثة . وفي هذا الصدد ، علق وزير خارجية إيران منوشهر متكي على ذلك قائلا : " أن الولايات المتحدة ، فقدت هيبتها بعد إعلانها عن الحادث البحري في مضيق هرمز " [١٢٢].

والحق ، أن الموقف الأمريكي من الملف النووي الأمريكي له علاقة بقوى إقليمية في الشرق الأوسط ، مثل الكيان الصهيوني ، وعلاقة إيران بالأخير ، ومن المكن معرفة ذالك من اللقاء الذي أجراه الرئيس بوش الابن مع قناة العربية في الأسبوع الأول من شهر تشرين الأول من العام ٢٠٠٧ ، حيث ذكر بوش قائلا : " إن من أهداف إيران ، هي تدمير إسرائيل ، وقراراتها الخاطئة إزاء النظام الدولي ، كل ذالك قد أدى إلى عزلها عن العالم . ونحن نعمل جاهدا ، تغيير سلوكها ، كي تنتهج أسلوبا جديدا ، وفي هذا المجال ، أعلن عن التزامي بعدم الموافقة عن تخصيب إيران لليورانيوم " .

أمام هذه التطورات ، أعربت روسيا الاتحادية عن قلقها من تقارير تفيد بأن خيار ضرب إيران بات يدرس بجدية . وعليه نرى ، بأن موسكو ، انتقدت فرض عقوبات أحادية على إيران بسبب برنامجها النووي .

أكدت روسيا الاتحادية ، أنها تقف ضد أي قرار لحل الملف النووي الإيراني عسكريا ، ولكنها لم تستبعد احتمال إجلاء الخبراء الروس من إيران بسبب أنباء تتحدث عن مخططات أمريكية للهجوم على إيران .

وقال نائب وزير الخارجية الروسي الكسندر لوسيوكوف في مقابلة مع صحيفة فريميا نوفوستي : " إن قصف إيران سيكون خطوة خاطئة تقود إلى عواقب كارثية ، أو أنه سيكون خطوة كارثية تقود إلى عواقب خاطئة " . وأعرب لوسيوكوف ، عن أمله بعدم تصعيد التوتر في المنطقة ، وعدم تنفيذ السيناريو العسكري ضد إيران ، لأن ذلك سيجعل الوضع يحتدم في الشرق الأوسط إلى حد كبير ، وسيثير أيضا ردود فعل سلبية جدا في العالم الإسلامي ، وسيكون خطيئة كبيرة دبلوماسيا وسياسيا من قبل

الولايات المتحدة ، مؤكدا قناعة بلاده ، بأنه لا وجود لحل عسكري للملف النووي الإيراني .

وتحت ظل هذه الظروف ، تثار أسئلة متعددة ، حول إمكانية قيام الولايات المتحدة من توجيه ضربة عسكرية على إيران ، أو قيامها استخدام المفاوضات للتوصل إلى تفاهمات متبادلة ، وتحقيق غايات محددة . والحق ، تعتقد إيران ، أن لها تأييد من العراق ، لسياستها في المنطقة ، ولاسيما بعد فشل الولايات المتحدة كليا فيه ، فضلا عن أهمية عاملها الجغرافي، وتوزيع منشآتها النووية في أكثر من منطقة في إيران ، يستحيل على الإدارة الأمريكية من توجيه ضربة لهذه المنشآت . ومعارضة الحزب الديمقراطي لسياسة بوش الابن في العراق وإيران ، لأن أي تورط في إيران يؤدي إلى عراق ثان . كما أن هذه الضربة ستهدد الإمدادات النفطية للقوى الصناعية الكبرى بصورة خاصة[١٣٣] بما فيها الولايات المتحدة نفسها ، ناهيك عن حدوث آثار وإشعاعات نووية ضارة بالمنطقة كلها عند ضرب مفاعلات ، ومراكز تخصيب نووية[١٣٤]. ،

لقد أصبح من الواضح ، برأي بورتر ، أن نائب الرئيس ديك تشيني كان من نيته للدفع باتجاه ضرب إيران . كما أن السناتور الأمريكي جو ليبرمان هو طرف نشط في تلك المحاولة . وهذا يعني أن تشيني كان يحاول شن حملة قصف جوي مكثف ضد الأهداف النووية الإيرانية ، ومراكز عسكرية واقتصادية أخرى في إيران . وبحسب بعض الصحف الأمريكية ، وبدل انتظار اتخاذ الرئيس بوش قرار الهجوم على إيران ، فإن تشيني كان يأمل بأن يوافق الرئيس بوش على شن هجوم على معسكرات تدريب الميلشيات الشيعية العراقية داخل إيران . وقد اقترح تشيني شن هذا الهجوم في حال تبين تورط إيران ، وبالوقائع الدامغة ، في دعم تلك المجموعات الشيعية المناهضة للوجود الأمريكي في العراق . إلا أن وزيرة الخارجية ووزير الدفاع الأمريكيين كوندوليزا رايس ، وروبرت غيتس كانا قد رفضا هذا الاقتراح مفضلين القنوات الدبلوماسية[١٣٦].

إن اقتراح تشيني هذا بشن هجمات جوية ضد بعض قواعد التدريب في إيران ، يهدف إلى أمر واحد وهو : جر إيران إلى الرد على الهجوم الأمريكي ، ما سوف يستتبع رد أمريكي أقسى وأشمل ضد إيران .

إن مسعى تشيني لضرب إيران كان يؤيده بشدة السناتور ليبرمان الذي ظهر على شاشة السي . بي . أس . ليقول : " إنه يجب علينا الاستعداد لشن عملية عسكرية ضد إيران لجعلهم يتوقفون عن قتل الأمريكيين في العراق " . وهو أمر يستدعي برأيه " القيام بضربات جوية داخل الحدود الإيرانية تستهدف قواعد تدريب العناصر الشيعية التي تعود إلى العراق لقتلنا "[١٣٨].

إن هذا التوجه لضرب إيران يعتمده فريق المحافظين الجدد وكان يسعى جاهدا لإقناع الرئيس بوش به . كما أنه يعمل جاهدا لإقناع الرأي العام الأمريكي بفوائد تلك الضربة . وهو توجه يعتمده أيضا القادة العسكريين الأمريكيين داخل العراق ، حيث أشار كيفين بيرغنر ، المتحدث باسم القائد العسكري في بغداد ، إلى الدور الإيراني في التخطيط للهجوم الذي شنته برأيه " الميلشيا الشيعية " في كربلاء حيث قتل خمسة أمريكيين ، كما أشار إلى استخدام إيران " المجموعات الخاصة لدى " المجموعات الشيعية المارقة " على حد تعبيره لزعزعة الاستقرار داخل العراق[١٣٩].

إن هذه الحملة الدعائية الأمريكية التي تستهدف طهران تندرج ، برأي بورتر ، ضمن إطار " مؤامرة " ضرب إيران ، حيث توفر " الدليل " الممكن استخدامه من قبل تشيني لتبرير الحرب . وبعبارة أكثر وضوحا ، وبهدف تعبئة الرأي العام الأمريكي ضد إيران ، صرح ليبرمان لوسائل الإعلام " إن قتل عناصر من القوات المسلحة الأمريكية من قبل حكومة أجنبية أو عملائها ، هو أمر غير مسموح به ، ويشكل عملا عدوانيا ضد الولايات المتحدة الأمريكية[١٤٠].

في واقع الأمر ، أن الولايات المتحدة ، أقدمت منذ أواخر ربيع من العام ٢٠٠٦ على تغيير موقفها من شن حرب على إيران بسبب عاملين خارجيين ، هما : إدراكا منها ، أن الحرب المكلفة في العراق جعلت استخدام القوة ضد إيران خيارا أقل

جاذبية ، وتزايد الوعي بعدم جدوى المحاولات الأمريكية الانفرادية إلى حد كبير في عهدي كلينتون وبوش[١٤١] للتعامل مع معضلة كوريا الشمالية النووية المماثلة[١٤٢].

والحق ، لا تستخدم المفاوضات للتوصل إلى تفاهمات متبادلة فحسب ، بل أيضا لتحقيق غايات محددة . عندما ذكر المفكر العسكري البروسي كارل فون كلاوشفيتز أعمال العنف الهادفة إلى تحقيق غايات سياسية ، فإنه كان يشير إلى أن الدول تخوض الحروب لتحقيق أهداف محددة . فإذا أمكن تحقيق تلك الأهداف بثمن أقل بوساطة الدبلوماسية فذلك أفضل . مع أن الإكراه يكون أفعل باللجوء إلى التهديد أو استخدام القوة الصارمة لإفهام الخصم مدى ما يخسره نتيجة لإعماله . ولا حاجة للمفاوضات بين المتعادلين ، وهذا لا يحدث إلا نادرا . فقد تشن الدول الحرب أحيانا لتغير الوضع الراهن وتدفع أخصامها إلى تغيير مواقفهم عبر عملية تفاوض[١٤٣] .

إن المفاوضات مع إيران ، عملية ذات اتجاهين : في حالة مطالبة الولايات المتحدة ، إيران بالتنازل عن أمر ما فإنه سيطالب بالحصول على شيء في المقابل . إن إيران لا يمكن أن تتنازل ببساطة عن طموحاتها وقدراتها النووية . فضلا عن المكافآت الاقتصادية والتكنولوجية ، تسعى إيران للحصول على ضمانات لبقائه . ولا شك ، بأن المحافظين الجدد لا يمكن أن يوافقوا على تلك المقايضة لأنهم يؤمنون بأن إيران تقع في تصنيف دول محور الشر ، وأنها تشكل خطرا مستمرا ولا يمكن ، بأي حال من الأحوال ، الاعتراف بشرعيتها وضمان أمنها . وما حدث فعلا خلال الولاية الأولى لبوش الابن هو أن إيمان المحافظين الجدد بتغيير النظام حال دون صياغة أي سياسة على الإطلاق ، أو على الأقل بالنسبة لإيران . فلم يكن هناك أي حل وسط بين الفريق الذي يحبذ تغيير النظام والفريق (المحيط بكولن باول) الذي يدعو للتفاوض والاتفاق مع إيران . ونظرا لتردد الرئيس في اتخاذ موقف من أي من الطرفين لم توضع سياسة واضحة باستثناء القبول بأن يحاور الأوربيون ، إيران والنأي بالولايات المتحدة عن تلك المحادثات . وقد فرضت تلك السياسة نفسها نتيجة لعدم تسوية الخلاف داخل الإدارة[١٤٤].

ومن هذا المنطلق ، ظل المحافظون الجدد يرفضون ما يجب أن يكون النتيجة الطبيعية لأي مفاوضات ، أي حصول كل من الطرفين على مكاسب . فأي مكسب لإيران يؤدي بنظرهم ، إلى تقويتها وإضعاف معارضيها . وهذا ما فاق كل تخوفاتهم الأخرى بما فيها الخطر النووي[١٤٦].

وهذا يوضح لنا كيف أن الاعتبارات المتناقضة تؤثر سلبا على مقاربة أي إدارة أمريكية أو زعيم سياسي أمريكي للمفاوضات مع الخصم . فمع إيران هناك سوء ظن تام بعلماء الدين الحاكمين في إيران ، ومدى دعمهم ما يسمى بالإرهاب، وعدائهم الدائم للولايات المتحدة وأصدقائها في الشرق الأوسط . فلا يستطيع أي رئيس أمريكي أن يتجاهل نظرة الرأي العام إلى إيران أو السلبيات السياسية التي قد تنتج عن التفاوض مع الإيرانيين خصوصا إذا كان الخيار الآخر الوحيد لمنع إيران من حيازة السلاح النووي هو استخدام القوة . لكن للاعتبارات المحلية شأنا كبيرا في كيفية تناول المفاوضات وتصويرها علنا . فلا أحد يحب أن يظهر أمام الرأي العام بمظهر المتسائل أمام قادة إيران[١٤٧].

وكذلك ، فإن المواقف السياسية المحلية قد أثرت بشكل واضح على استعداد مختلف الإدارات للتفاوض مع كوبا . فجميع الرؤساء ، من ليندون جونسون إلى جورج بوش الابن قد تأثروا بالوزن السياسي للجالية الكوبية في فلوريدا ونيوجيرسي إلى جانب الرغبة في تجنب أي عمل قد يقوي فيدل كاسترو[١٤٨] .

عد غلاة المحافظين الجدد في الولايات المتحدة ، قرار استكشاف المفاوضات مع إيران خيانة[١٤٩] من جانب الإدارة[١٥٠] ، إذ كانوا يؤملون بعمل عسكري أمريكي مباشر ، إما للقضاء على المنشآت النووية الإيرانية الأساسية ، وإما لإحداث " تغيير للنظام " [١٥١] . لكن القيود السياسية (التأثير الموهن لانتكاسة القوات المسلحة الأمريكية في العراق) ، والاعتبارات السياسية (معارضة الإتحاد الأوربي وروسيا الاتحادية القوية لاستخدام القوة من قبل الولايات المتحدة) دفعت إلى قرار استكشاف إمكانية المفاوضات الجادة استنادا إلى المغريات والعقوبات على السواء [١٥٢].

أظهرت قضية إيران ، أن إدارة بوش لا يمكنها التهرب إلى ما لانهاية من السياسة القائمة على الواقع . فقد أثبتت خمس سنوات من " إنشاء وقائع أخرى جديدة " أنها أكثر تكلفة بكثير ، على الصعيدين الدولي والداخلي ، مما توقعه الرئيس بوش ومستشاروه . وصار من المحتم أن يولد وضع الإدارة المؤلم في العراق ضغوطا من أجل التعديل ، واستعادة الاحترام المتبادل والتعاون الإستراتيجي الوثيق بين جانبي الأطلسي[١٥٤].

ولكن من ناحية أخرى ،استبعد وزير الدفاع الأمريكي روبرت غيت ، مواجهة عسكرية بين الولايات المتحدة وإيران بعد تجارب صاروخية إيرانية ، مشيرا إلى أن الولايات المتحدة لا زالت متمسكة بالحلول الدبلوماسية والضغوط الاقتصادية للتعامل مع إيران لتغيير إستراتيجيتها .

وفي ضوء ما سبق ، فإن ضربة أمريكية استباقي ضد إيران ستفرض على مجلس التعاون لدول الخليج سيناريو مدمرا . وفي ضوء عدم توافر خيار آخر أمام هذه الدول سوى الاستمرار في علاقاتها الدفاعية الأساسية بالولايات المتحدة الأمريكية ، فإنها ستتعرض لأضرار مادية واسعة ، وستجابه عواقب سياسية فادحة[١٦١] .

وفي هذا الصدد ، قال المرشح الديمقراطي لرئاسة الجمهورية الأمريكية ، باراك أوباما : " على العالم إلا يسمح لإيران بمحاصرة إسرائيل " . كما أدان أوباما بشدة خطاب الرئيس الإيراني محمود احمدي نجاد في الجمعية العامة للأمم المتحدة .

وفي هذا السياق ، لابد من الإشارة من أن هناك اختلاف في وجهات النظر بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي حول التعامل مع إيران . فالجانب الجمهوري يصف إيران صراحة بأنها " دولة مارقة " ، مشيرا إلى ممارسة المزيد من الضغوط الدبلوماسية والاقتصادية عليها ، مع رفضه بإجراء أي حوار معها ، إلا في حالة تخليها عن تخصيب اليورانيوم ودعم ما يسمى " الإرهاب "[١٦٢] .

والحق فأنصار اليمين يستهزئون بفكرة الارتباط مع إيران بوصفها " استرضاء " ، في حين ينادي مؤيدو اليسار بضرورة تخلي الإدارة الأمريكية عن اللجوء إلى استعمال أشكال القوة كافة تحت أي ظرف من الظروف . حتى فيما بين أنصار

الوسط المعتدلين ، هناك ارتباك بشأن منح الأولوية للمفاوضات أم الاحتواء ، وعن مزيج الحوافز والعقبات المناسب لإجبار طهران أو إقناعها . ويرجع السبب في إثارة هذا الارتباك جزئيا إلى عدم استعداد المناصرين للتعمق بشكل أكبر في تحليلاتهم بدلا من رفع الشعارات ، ويرجع جزئيا إلى الجهود المدروسة التي بذلت للتعتيم على التكاليف والمخاطر الفعلية التي ترتبط بكل سياسة تجاه إيران . فضلا عن ذلك ، خلال السنوات الأخيرة ، ركزت المناقشات بشكل متزايد على مشكلة برنامج إيران لإنتاج أسلحة نووية بمنظورها الضيق (بوصفها شأن خطير باعتراف الجميع) ، الأمر الذي جعلها تفقد المجال الأوسع للخلافات بين الأمريكيين وإيران[١٦٣].

إن الجدل بين مؤيدي أحد الخيارات الدبلوماسية ، ومؤيدي أحد أشكال تغيير النظام ليس مجرد نقاش حول أفضل طريقة للإطاحة بالبرنامج النووي الإيراني ، بل أنه يتعلق أيضا بما إذا كان على الولايات المتحدة أن تقبل الجمهورية الإسلامية في الأساس من عدمه . وفي خضم هذه الاختلافات ، فإن الولايات المتحدة بحاجة إلى كينان أو كيسنجر جديد ليكشف للمجتمع الأمريكي عن الحل للمشكلة الأمريكية الإيراني[١٦٤].

من هذا المنطلق ، يشير ماكين في أكثر من مناسبة ، إلى قصف إيران بالقنابل ، فهذا يعني أن حربا أخرى في الشرق الأوسط ليس من المرجح أن تحتل مكانا متقدما في أوليات إدارة جمهورية جديدة . إن المحافظين الجدد ، الذين قد يشكلون فريق عمل السياسة الخارجية في إدارة ماكين الخارجية ، سيواجهون بالتداعيات نفسها غير المرغوبة لأي هجوم على إيران . إن المخابرات الأمريكية المحدودة لا تعطي ثقة كبيرة في أن أي هجوم عسكري من شأنه أن يقوض ، بشكل دائم أو حاسم من قدرات إيران النووية . إن الأمر يدعو أكثر للقلق هو المعضلة الإستراتيجية الآتية : إن نجاح الضربة العسكرية لن ينهي طموحات إيران النووية ، ولكنه سيزيد من تصلب القيادة الإيرانية ، ومن المرجح أن يدفع إيران لإعادة بناء منشآتها المدمرة ، بينما يوفر المبرر لها لأن تكون أقل اكتراثا بالقانون الدولي والمفاهيم الدولية . وانتكاسة حقيقية لكل الأوليات الأمريكية الأخرى بما في ذلك

تنشيط عملية ما تسمى " السلام العربية الإسرائيلية " ، وتحقيق الاستقرار في العراق ، والحد من انتشار ما يسمى " الراديكالية الإسلامية " في العالم الإسلامي من ناحية أخرى ، فإن أي خطط قد يضعها ماكين لتغيير النظام في إيران لن يقابلها النجاح في حالة إدخالها إلى حيز الأمر الواقع[١٦٥] .

وعلى الرغم من ذلك ، منذ مجيء إدارة الرئيس أوباما إلى الحكم ، اختار أشخاص آخرون (يعمل العديد منهم في مجال الإعلام) أن يطلقوا على الطريقة الجديدة التي يتبعها الرئيس تجاه إيران اسم سياسة " الارتباط " لأن الرئيس أعلن عن رغبته في البدء في مفاوضات مباشرة مع طهران . من المحتمل أن يثير ذلك ارتباكا عند دراسة الخيارات العديدة المتاحة أمام الإدارة الأمريكية[١٦٦].

ونظرا لأن سياسة الرئيس أوباما تجاه إيران تتميز بأنها أكثر من مجرد عملية مفاوضات مباشرة ، وتمتاز على الأخص بالتهديد بمزيد من العقوبات إذا رفضت إيران أن تلتقي بالولايات المتحدة في منتصف الطريق مع إيران ، فقد قام بعض الكتاب الأمريكيين على وصف بديل لهذه السياسة وهو سياسة " الإقناع " . وفي واقع الأمر ، تمثل سياسة الرئيس أوباما شكلا محدثا للمنهج القديم الذي تشيع الإشارة إليه باسم " سياسة العصا والجزرة " [١٦٧].

ومن غير المتوقع ، أن ينغمس الرئيس أوباما في تقديم التنازلات لإيران كما ينكر عليه معارضوه . والحق ، إن رغبته في إجراء مفاوضات مع إيران ، واستعداده للاجتماع مع الرئيس الإيراني محمود احمدي نجاد لا تمثل سوى ارتداد إلى مبدأ أساسي في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران خلال العقود الثلاثة الماضية ، كما أتضح لنا في صفحات هذا الكتاب . إن محاولات الإدارة الأمريكية المتواصلة للدخول مع إيران في حوار مباشر ومستمر لم تنجح . والسياسة الحالية المتشددة للرئيس الإيراني محمود احمدي نجاد تجاه الولايات المتحدة ستزيد من صعوبة إجراء أي مفاوضات في الوقت الحاضر . فضلا عن ذلك ، فقد واجه أوباما هجوما حادا حتى من المرشحين الديمقراطيين المنافسين لإعلانه عن استعداده من الاجتماع مع نجاد بشدة بسبب إنكاره للهولوكوست . وهذا ، يعني أن التفاوض مع إيران لن يكون سهلا

أو بسيطا ، كما أنه لن يؤت نتائجه المرجوة بهذه العجالة ، ويجب على منتقدي أوباما أو مؤيديه عدم وقوعهم في وهم إمكانية تحقيق صفقة كبرى مع إيران في المستقبل القريب [١٦٨] .

في خضم هذه التطورات ، أعلن ناطق باسم الخارجية الإيرانية ، بأن إيران تتوقع تغييرا جوهريا في السياسة الخارجية الأمريكية تجاهها ، مشيرا أنه من الضروري أن تبدي الولايات المتحدة ، التحدث مع إيران .

وفي هذا المعنى ، صرح نائب الرئيس الأمريكي بايدن : " على إيران أن تختار بين الضغط والعزلة أو القبول بحزمة حوافز جيدة " . لكن بايدن من ناحية أخرى ، أكد استعداد واشنطن للحديث مع إيران .

ومن ناحية أخرى ، وجه الرئيس الأمريكي ، باراك أوباما رسالة إلى القادة الإيرانيين والشعب الإيراني بمناسبة عيد النوروز ، في١٩ آذار ٢٠٠٩ وهي رسالة غير مسبوقة ، وقد تميزت بعبارات التقدير والاحترام ، دعا خلالها إلى بداية جديدة بين البلدين ، مشيرا إلىأن الخلافات مع إيران لن تحل عبر التهديد ، بل عبر الاحترام المتبادل ، وعلى إيران خيار آخر غير الإرهاب والسلاح . وأن إيران يجب أن تحتل موقعا مناسبا لدى دول العالم . وفي هذا المجال ، أكد أوباما ، من أن بلاده عازمة على فتح قنوات دبلوماسية لمعالجة القضايا العالقة بين إيران وواشنطن . وفي السياق نفسه ، أكد ناطق باسم البيت الأبيض من أن لواشنطن مبادرات أخرى في إطار الحوار مع إيران .

رحب أحد كبار مستشاري الرئيس الإيراني محمود احمدي نجاد علي أكبر برسالة أوباما ، ويدعوه إلى عمل ملموس . ومن ناحية أخرى ، رد مرشد الثورة الإسلامية آية الله علي خامنئي ، في ٢١ آذار ٢٠٠٩ على رسالة أوباما ، قائلا : " إن أحدا لا يمكن وقف البرنامج النووي الإيراني . أن إيران لا ترى تغييرا في السياسة الأمريكية ، والأمريكان يقدمون شعار التغيير ، لكن لا تغيير هناك ، أن إيران بانتظار أفعال لا أقوال من الإدارة الأمريكية .

وفي هذا المجال ، يمكننا أن نقدم بعض الملاحظات إزاء مبادرة أوباما حول إيران : –

١ – أن الرئيس أوباما ، لم تكن في لديه رغبة على إعادة انتخاب الرئيس الإيراني محمود احمدي نجاد في انتخابات الرئاسة القادمة ، في حزيران ٢٠٠٩ ، في حين يبدو أن نجاد لم يكن قويا أمام الناخبين في ظل الأوضاع الحالية ، بسبب تردي الجانب الاقتصادي ، ١٥ % من البطالة ، و ٣٠ % من التضخم ، وتراجع سعر النفط إلى الثلث ، والأوضاع الاجتماعية ، حيث أن هناك ثمانية مليون إيراني تحت خط الفقر ، وضعف الطبقة الوسطى ، والأوضاع السياسية في ظل خسارة المحافظين للانتخابات البلدية في عام ٢٠٠٦ ، والأوضاع الدولية بسبب تدهور علاقات إيران مع القوى الغربية ، وضعف تعاطف الناخبين العراقيين تجاه المجلس الإسلامي الأعلى في العراق خلال انتخابات مجالس المحافظات الأخيرة .

٢ – هناك تردد من الرئيس الإيراني محمود احمدي نجاد من الدخول في حوار مع الرئيس أوباما لخشيته من الكلفة السياسية الداخلية للمصالحة مع (الشيطان الأكبر) ، حيث دخلت إيران في صراع مع الولايات المتحدة ، وقد عد ذلك أحد منطلقات السياسة الخارجية الإيرانية طيلة الحقبة الماضية .

٣ – ربما سيكون المبعوث الخاص في الشرق الأوسط ، دنيس روس مبعوثا خاصا للرئيس الجديد إلى إيران . في حين نرى أن روس من أنصار التشدد الدبلوماسي مع إيران ، بسبب مناداته بمزيد من الضغط الاقتصادي الأمريكي ، وقطع العلاقات التجارية من قبل الدول الأعضاء في الإتحاد الأوربي . ويحافظ أوباما من جانب آخر على وليام برنس ، مساعد وزير الخارجية للشئون السياسية الذي يشارك ويحضر بهذا الصدد في اللقاءان مع (١ + ٥ P) (الدول دائمة العضوية الخمسة فضلا عن ألمانيا) .

من جانب آخر ، أقر الرئيس باراك أوباما ، في كلمته في جامعة القاهرة في ٤ حزيران ٢٠٠٩ ، أن يكون لكل دولة طاقة نووية سلمية ، شريطة الالتزام بمعاهدة

حظر التسلح النووي . من هذا المنطلق ، أكد أوباما ، أنه من حق إيران امتلاك طاقة نووية سلمية إذا ما توافقت مع القوانين الدولية .

الخاتمة

وفي هذا المجال يتبادر إلى ذهننا هذا السؤال ، لماذا اخفت إيران برنامجها النووي لمدة ثمانية عشر سنة ؟[١٦٩] يمكننا الإجابة على هذا التساؤل في نقطتين رئيستين :-

أولا : تعد إيران نفسها أنها المنتصرة في العراق بعد حرب ٢٠٠٣ .

ثانيا : أنها منتصرة في لبنان من خلال وجود الحرس الثوري فيها .

يلاحظ المحلل الهندي أيجاز أحمد ، أن إيران قد " تبرز في غضون العقد القادم أو نحو ذلك ، بوصفها الركيزة الفعلية قيد التكون لما باتت كل من الصين الشعبية وروسيا الاتحادية تعدها شبكة أمان لا غنى عنها مطلقا للطاقة الآسيوية ، وذلك من أجل خلخلة مفاصل السيطرة الغربية على إمدادات الطاقة العالمية وضمان مقومات النجاح للثورة الصناعية الكبرى في آسيا "[١٧٠].

أن إيران لا تملك في الوقت الحاضر أسلحة نووية ، كما أنها لا تملك القدرة الكافية لإنتاجها ، على الرغم من إعلانها في ١١ آذار ٢٠٠٦ أنها باتت دولة نووية في ضوء إعلانها تخصيب اليورانيوم فإن ذلك لا يمثل دليلا قويا ، لإقناع الدول الأخرى بأنها تملك _ حاليا _ الإمكانية على إنتاج الأسلحة النووية ، فضلا عن إمكانياتها " العملياتية " في هذا المجال .

في حالة استمرار إيران على نهج معمل تخصيب اليورانيوم الضخم ، وبقائها ضمن الدول الموقعة على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ، فإن عليها أن تقرر حينئذ ، أنها تريد أن تخرج من هذه الاتفاقية ، وتواصل العمل نحو التخصيب العالي ، أو أنها ستخصب اليورانيوم عند مستويات أقل من ٥ % ، وتخزين المواد المنتجة من أجل أن تحقق إنجازا سريعا نسبيا في قدراتها النووية .

الهوامش

١. إن لإيران الحق في الانسحاب من المعاهدة كليا كما فعلت كوريا الشمالية، فالمادة العاشرة من المعاهدة تنص على أنه يجوز لأي دولة الانسحاب من المعاهدة استنادا إلى أسباب تتعلق بالسيادة الوطنية، شريطة إخطار الجهة التنظيمية التابعة للوكالة بعزمها على ذلك قبل ثلاثة أشهر من الانسحاب.

٢. شانون ن. كايل، "حظر الأسلحة النووية والحد من انتشارها"، في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٧، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٧١٤. وروجر هاورد، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٧ – ٢٠٨. راي تاكيه، مصدر سبق ذكره، ص ٩٠.

٣. ديفيد فروم، ريتشارد بيرل، نهاية الشر كيفية الانتصار على الإرهاب، ترجمة: فؤاد السروجي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، ٢٠٠٤، ص١١٣. ومحمود سريع القلم، "التطورات في إيران"، مصدر سبق ذكره، ص.٢٣٣

٦) دانييل روبيتشو ، فيليبا وينكر، "المواجهة النووية الحقيقية: هل تهدد الولايات المتحدة شرعية معاهدة حظر الانتشار النووي؟"، مصدر سبق ذكره، ص ١١.

٧) البرنامج النووي الإيراني (التطور والخيار)، دراسات سياسية، العدد ١٠٣، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٩٦، ص٣٩. وأيضا:

Jalil Roshandel, "Iran Nuclear Technology And International Security " , The Iranian Journal Of International Affairs , Vol .V111 , No. 1,Spring 1996 , P.153 .

٨. نعوم تشومسكي، الدول الفاشلة..إساءة استعمال القوة والتصدي على الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص٩٧– ٩٨.

٩) المصدر نفسه ، ص ٩٣ .

١٢) الدكتور رياض الراوي، مصدر سبق ذكره، ص ١١٣ – ١٢٩. تعلم الإيرانيون درسا من تدمير الكيان الصهيوني للمنشآت النووية العراقية في اوزيراك عام ١٩٨١، وعليه فإنهم قاموا بتوزيع برنامجهم عبر أراضيهم الواسعة النطاق والتي تبلغ ضعفي مساحة ولاية تكساس الأمريكية. راجع: المصدر نفسه، ص ١١٤.

١٣) شاهرام تشوبين ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣١ .

١٤) عوملت روسيا الإتحادية والصين الشعبية كشريكين إستراتجيتين لإيران ، وعدت البلدان الصناعية الآسيوية بديلا لأوربا . راجع : ريتشارد هاس وميجان أو سوليفان ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٩ .

١٥) الدكتور رياض الراوي، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٩ –١٣١. والدكتور عبد العزيز كامل، " أزمة الخليج الرابعة العالم... ونوايا إيران النووية "، البيان، العدد ٢٢٨، دار الأركان، الرياض، المملكة العربية السعودية، سبتمبر ٢٠٠٦، ص ٦٣. وكبيث آر . تيمرمان، مصدر سبق ذكره، ص ٧٣ – ٧٤، ١٢٠– ١٢١، ١٣٧، ١٧٩، ٢٢٤ – ٢٢٦.

١٦) الدكتور فريد حاتم الشحف، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٨ – ١٣٩ .

٢٠) تم كشف أسرار ذلك في سنة ٢٠٠٣، حيث اقتنت إيران تكنولوجيا ومعدات نووية من خلال شبكة تهريب نظمها الرئيس السابق لبرنامج السلاح النووي الباكستاني السابق عبد القدير خان. راجع شانون ن. كايل، "حظر الأسلحة النووية والحد من انتشارها"، مصدر سبق ذكره، ص ٧١٤.

٢١) أظهرت الوثائق من إيران وليبيا أن شبكة الدكتور خان عرضت بيع تعليمات تشغيل لخطوات تصنيع معقدة مثل تنقية اليورانيوم ، وتحويله إلى نواة نووية ، وصنع المتفجرات التي تضغط على النواة وتطلق التفاعل المتسلسل . خلافا لتصميم القنبلة نفسها ، قد يستغرق البلد سنوات أو عقودا في تعلم هذه الأسرار التصنيعية لوحده . راجع: زاهد حسين ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠٥ ، ٢١٩ – ٢٢٠

٢٢) زاهد حسين ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢١٧ .

٢٣) المصدر نفسه ، ص ٢١٧ .

24) المصدر نفسه ، ص ٣٦٧ – ٣٦٨ .

25) المصدر نفسه ، ص ٣٦٨ .

26) المصدر نفسه ، ص ٢١٩ .

27) المصدر نفسه ، ص ٢١٦ – ٢١٧ . وبرويز مشرف ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٦٩ .

28) برويز مشرف، مصدر سبق ذكره، ص .٣٦٩

٢٩) المصدر نفسه ، ص ٣٦٩ – ٣٧١ .

٣٠) المصدر نفسه ، ص ٣٧٠ .

٣١) المصدر نفسه ، ص ٣٧٠ .

٣٢) في كانون الأول تسربت أنباء عن تحقيق كبير يجري فيما يخص أنشطة مختبر خان للأبحاث. وفي ٢٥ كانون الثاني ٢٠٠٤ ، أعلن المحققون الباكستانيون أن خان قدم مساعدة تقنية غير مأذون بها إلى برنامج إيران النووي مقابل عشرات ملايين الدولارات . وبعد ستة أيام ، صرف خان من منصبه " كمستشار علمي " . ثم في أوائل شباط، أعلنت الحكومة الباكستانية أن خان وقع على اعتراف يقر فيه بمساعدة إيران وليبيا وكوريا الشمالية بتقديم تصميم وأجهزة لبرامج الأسلحة النووية لديها. راجع : جورج تنيت بالاشتراك مع بيل هارلو ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٠٠ .

٣٣) جورج تنيت بالاشتراك مع بيل هارلو ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٠٠

34) زاهد حسين، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢١. وبرويز مشرف، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧٢ – ٣٧٣ .

35) زاهد حسين، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٢.

٣٦) نعوم تشومسكي ، الدول الفاشلة إساءة استعمال القوة والتصدي على الديمقراطية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٢

٣٧) للمزيد من التفاصيل حول ذلك ، راجع : أيفو دالدر وآخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤ – ١٥ .

٣٩) من وجهة نظر الكيان الصهيوني إن الدولة القادرة على تخصيب اليورانيوم، كإيران، ستكون قادرة من الناحية الفعلية على إنتاج السلاح النووي متى ارتأت ذلك. راجع: المصدر نفسه، ص ٢٦٧. في حين أن معظم التقديرات الأمريكية والأوربية تقترح الحقبة الواقعة بين ٢٠١٢ – ٢٠١٥ موعدا لامتلاك إيران هذا السلاح. راجع : أيفو دالدر وآخرون، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦. قارن مع: راي تاكيه ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٨ – ٨٩ .

قال رئيس الموساد الصهيوني مائير دوجان، إن إيران ستحصل على اليورانيوم المخصب خلال سنة أو سنتين على أقل تقدير، إذا لم يتم التخلص من برنامجها النووي، أما إذا استمرت على وتيرتها في النشاط، فإن حصولها على السلاح النووي ، سيصبح مجرد مسألة فنية . راجع : الدكتور عبد العزيز كامل، "أزمة الخليج الرابعة العالم ... ونوايا إيران النووية"، مصدر سبق ذكره، ص ٦٢–٦٣. وأضاف دوغان قائلا: "تعد إيران أكبر خطر على وجود إسرائيل منذ قيامها". وأكدت هيئة الأركان الصهيونية في بداية عام ٢٠٠٣، قبل العدوان على العراق، أنه من الأفضل والأولوية توجيه ضربة على إيران. ولكن في واقع الأمر، كما ذكر جانير في المجلة العسكرية البريطانية في حزيران من العام ٢٠٠٢: "أن لدى إسرائيل خطة هجوم وقائي ضد البنى التحتية لأبحاث التطوير النووي الإيراني، ولكن تنفيذ ذلك، يتوقف بإذن من الولايات المتحدة". راجع: صحيفة الوسط، ٢٧ أيلول ٢٠٠٣، ومجموعة مؤلفين إسرائيليين ، إسرائيل والمشروع النووي الإيراني ، ترجمة أحمد أبو هدبة ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص ١٥ .

٥٢) في مداخلة لرئيس جهاز الاستخبارات الصهيونية "الموساد" مئير داغان أمام لجنة الشؤون الخارجية والأمن في الكنيست الصهيوني، أشار داغان قائلا : " أن البرنامج النووي الإيراني يشكل أكبر تهديد لوجود إسرائيل منذ قيامها عام ١٩٤٨ ". راجع: طلال عتريسي، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٣ .

٥٣) ريتشارد بيرل ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٣ – ١٠٤ . وطلال عتريسي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٣ ، ٦٨ .
٥٤) زبيغنيو بريجنسكي ، الاختيار السيطرة على العالم أم قيادة العالم ، ترجمة : عمر الأيوبي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ٢٠٠٤ ، ص٥١ .
٧٤) الدكتور عبد العزيز كامل ، " أزمة الخليج الرابعة العالم ... ونوايا إيران النووية "، مصدر سبق ذكره، ص ٦٢.
٧٥) التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠٥ –٢٠٠٦، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٤.
والحق، خصصت الولايات المتحدة، أموالا أمريكية لدعم المعارضة الإيرانية في منتصف العام ٢٠٠٣، ليدفع القادة الإيرانيين للتفكير بجدية في مسألة التهديد بتغيير النظام. راجع : شاهرام تشوبين ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٢ .
٧٨) راي تاكيه ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٨ .
٨٧) أفادت "الصنداي تايمز" اللندنية في أواخر شباط ٢٠٠٧ أن "بعض أرفع القادة العسكريين الأمريكيين الكبار على استعداد للاستقالة إذا أمر البيت الأبيض بشن غارة على إيران ، وذلك استنادا إلى مصادر رفيعة المستوى في الدفاع والاستخبارات". راجع: المصدر نفسه ، ص ٤١٥ .
٨٨) المصدر نفسه ، ص ٧٤ .
٨٩) هادي قبيسي ، السياسة الخارجية الأمير كية بين مدرستين : المحافظة الجديدة والواقعية، الدار العربية للعلوم – ناشرون ش . م . ل ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص ١٣٩ .
٩٠) المصدر نفسه ، ص ١٤٠ .
٩٢) المصدر نفسه ، ص ١٤٠ – ١٤١ .
٩٣) المصدر نفسه ، ص ١٤١ .
٩٤) المصدر نفسه ، ص ١٤٣ – ١٤٤ .
٩٥) المصدر نفسه ، ص ١٤٥ .
٩٦) المصدر نفسه ، ص ١٤٦ .
٩٧) المصدر نفسه ، ص ١٤٧ .
١٢٢) بيتر و . غالبريث ، نهاية العراق كيف تسبب القصور الأمير كي في إشعال حرب لا نهاية لها ، ترجمة أياد أحمد ، الدار العربية للعلوم – ناشرون ش . ل . م ، بيروت ٢٠٠٧ ، ص ٩٠ .
١٣٣) الدكتور أسامة مخيمر، " المواجهة الأمريكية – الإيرانية .. تصعيد أم تهدئة ؟ "، السياسة الدولية، العدد ١٦٨، مؤسسة الأهرام، القاهرة، إبريل ٢٠٠٧، ص ١٤٠.
١٣٤) المصدر نفسه ، ص ١٣٩ .
١٣٦) المصدر نفسه ، ص ١٦٦ .
١٣٨) المصدر نفسه ، ص ١٦٧ .
١٣٩) المصدر نفسه ، ص ١٦٧ .
١٤٠) المصدر نفسه ، ص ١٦٧ .
١٤١) المصدر نفسه ، ص ١٠٦ .
١٤٢) زبيغيو بريجنسكي، الفرصة الثانية ثلاثة رؤساء وأزمة القوة العظمى الأمير كية، مصدر سبق ذكره، ص١٧١– ١٧٢. لا محيص من أن الولايات المتحدة، حابت ضمنا تراكم الأسلحة النووية الهندية في أنها عارضت بشدة حصول كل من العراق وإيران عليها. راجع: المصدر نفسه ، ص ١٩٥ .
١٤٣) دنيس روس، فن الحكم..كيف تستعيد أميركا مكانتها في العالم، مصدر سبق ذكره، ص ٢١١.

١٤٤) المصدر نفسه ، ص ٢١٥ .

١٤٦) المصدر نفسه ، ص ٢١٦ .

١٤٧) المصدر نفسه ، ص ٢١٦ .

١٤٨) المصدر نفسه ، ص ٢١٦ .

١٤٩) قال الرئيس بوش الإبن ، أثناء زيارته للأرض المحتلة في ١٥ مايس ٢٠٠٨ ، أمام الكنيست الصهيوني، وذلك للاحتفال بمناسبة مرور ٦٠ عاما على إنشاء الكيان الصهيوني: "السماح لإيران بامتلاك أسلحة نووية خيانة لا تغتفر للأجيال القادمة".

١٥٠) أفاد سيمور هيرش بأن "البنتاغون قد أقام علاقات سرية مع الأكراد، والآريين، وقبائل البلوش، كما شجع وما يزال جهود هؤلاء الساعية إلى تقويض سلطة النظام في شمال وجنوب شرقي إيران". نقلا عن نعوم تشومسكي، أميركا .. ما نقوله نحن يمشي محاورات حول القوة الأمير كية في عالم متغير، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠٨ .

١٥١) اقترح بيل كريستول ، وهو من عتاة المحافظين الجدد ، في مقال نشره مؤخرا في ويكلي ستاندرد أن تفكر الولايات المتحدة جديا بتوجيه " ضربة عسكرية إلى منشآت إيران النووية ردا على القادة الإيرانيين " . راجع : نعوم تشومسكي ، أميركا .. ما نقوله نحن نمشي محاورات حول القوة الأمير كية في عالم متغير ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٥ .

١٥٢) نعوم تشومسكي ، أميركا .. ما نقوله نحن نمشي محاورات حول القوة الأميركية في عالم متغير، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧٢ .

١٦١) المصدر نفسه ، ص ١٦ .

١٦٢) سوزان مالوني ، "قضية إيران في الانتخابات الرئاسية الأمريكية " ، السياسة الدولية ، ١٧٤ ، ترجمة د . ماهيتاب مكاوي ، العدد ١٧٤ ، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ، أكتوبر ٢٠٠٨ ، ص ١٦٨ .

١٦٣) ٧ – ٦ . Kenneth m . Pollack and Others , Op . Cit . , PP .

١٦٤). Ibid . , p . 8

١٦٥) سوزان مالوني ، " قضية إيران في الانتخابات الرئاسية الأمريكية " ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٩

١٦٦) Kenneth and Athers , op . Cit. , p. 9.

١٦٧) و . Ibid

١٦٨) سوزان مالوني ، " قضية إيران في الانتخابات الرئاسية الأمريكية " ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٩ .

١٦٩) بيتر و. غالبريث، مصدر سبق ذكره، ص ٨٩.

١٧٠) نعوم تشومسكي، الدول الفاشلة إساءة استعمال القوة والتصدي على الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص٣١٢.